البنية الأساسية للدولة.. في خطر

الأربعاء 2012/5/16 المصدر : الأنباء عدد التعليقات 1 عدد المشاهدات 3029

اضغط هنا لقراءة ملخص الموضوع

بقلم : فيصل الزامل

الضربات في بنية الدولة لا تتوقف بسبب «الخلل في النظام الانتخابي»، وزير (...) يحيل مدير مؤسسة عامة الى النيابة في موضوع هو من صميم عمل المدير، وليس لدينا دليل على أنه يفعل ذلك لإفساح المنصب لشخص آخر. رغم عدم مرور ستة أشهر على تعيين الحالي. حتى جاءت حادثة اعتداء مراجع على السيد الوزير، اعتداء بدنيا، بالضرب، وفي داخل مبنى مجلس الأمة، حيث أوقع الضرب الوزير على الأرض، ومع ذلك لم يسجل الوزير بلاغا في المخفر ولا تقدم بشكوى، رغم أنه لا يمثل نفسه، وهذا الاعتداء حدث على موظف عام، وفي منصب رفيع يمثل فيه الدولة وليس شخصه، والسبب في صمت الوزير أن المعتدي هو من قبيلته.

هذا ليس تسامحا من قبل الوزير بل خضوع على حساب كرامة الدولة والحق العام، قابله من جانب آخر تعسف غير مبرر من الوزير، متمثل في تحويله لمدير عام مؤسسة يشرف هو عليها الى النيابة العامة في موضوع هو من صلب اختصاصات المدير والأجهزة الادارية التابعة له حسب لوائح العمل، بل تحققت من خطوة المدير منافع مالية كبيرة للمؤسسة، تعسف هنا، وخضوع هناك، وفي الحالتين الضرب في الدولة.

نعم، الضربات الموجعة لبنية الدولة لم تتوقف يوما واحدا، وهي لا تقتصر على الجانب النيابي، بل حتى الحكومي، في أجواء فلتان شنيع تعيشه هذه الدولة المسكينة، فقد نسفت كارثة الكوادر الوظيفية نظام التقييم الوظيفي المتوازن المستقر الذي تم تطويره على مر عقود من الزمن، تم نسف كل ذلك في اجتماع حكومي تم على مستوى وزاري لمناقشة رواتب مؤسسة تربوية، وشارك في الاجتماع ثلاثة ممن يستفيدون من القرار وبالطبع كانت أعينهم على أوضاعهم هم بعد تركهم المنصب، ونظرا لأغلبيتهم فقد تم اعتماد كادر سخي جدا يقول عنه زملاؤهم في المهنة «لم نحلم بنصف تلك الزيادة، شقيتوا الكيس»، وكرت السبحة، بدءا من القطاع النفطي فالذي يليه ثم الذي يليه بأكثر من مليار دينار، ولكل منهم تبريراته البعيدة جدا عن نظام مجلس الخدمة الذي يأخذ في اعتباره جميع الظروف المهنية من علاوة خطر وتدريس وخفارات...الخ، كل تلك التفاصيل انهارت مع «غفوة ضمير»، داخل أروقة الحكومة.

الضرب في بنية الدولة مستمر بلا توقف عبر التجنيس العشوائي الذي حرض حملة الوثائق على اخفائها، وانتقلت الضغوط من الكويت الى الدول المجاورة لمنع تسليم الملفات التي تدحض الادعاءات، والسبب هو رخاوة النظام الذي تعرض لضربات الاستجوابات التي تهدف الى تشتيت تركيز الدولة وإضعاف قدرتها على الدفاع عن مصالح الوطن بسبب تلك الضربات التي لا تشبعها كوادر مالية، ولا ترقيات ظالمة، وكلما ألقيت فيها قطعة من حقوق الأجيال القادمة صاح المتنفعون «هل من مزيد؟».

لقد أطلق الزميل ناجي الزيد يوم الأحد الماضي نداء استغاثة الى ولي الأمر، تحت عنوان «الوطن أغلى منهم.. لا نريدهم» فشكرا له، والمقال زاخر بالمعاني الهامة التي لا يمكن تلخيصها هنا، فأتمنى من المهتمين الرجوع اليه.

حفظ الله الكويت وشعبها في حاضرها ومستقبلها، من كل سوء.

faisalalzamel@yahoo.com